آفاق وسياقات
تشرين الأوّل ٢٠٢٤ / العدد ١ – ص. ١٠-٢٥

# المال والمؤسّسة الدينيّة: نِعمَةٌ أم نَقمَة؟ (الأوقاف الدرزيّة أُنموذجًا)

عبّاس الحلبي

قاضٍ سابق يشغل منصب وزير التربية والتعليم العالي، رئيس لجنة الثقافة في الأونيسكو، رئيس الفريق العربيّ للحوار الإسلاميّ المسيحيّ، عضو اللجنة الوطنيّة الإسلاميّة المسيحيّة للحوار في لبنان، ورئيس سابق للجنة الأوقاف في المجلس المذهبيّ لطائفة الموحّدين الدروز.

## خلاصة

يلخّص المقال العلاقة بين المؤسّسات الدينيّة والمال، مركّزًا على طائفة الموحّدين الدروز في لبنان. يدرس التحدّيات التاريخيّة في إدارة الشؤون الماليّة وتفاقمها بسبب العولمة والعلمانيّة، ويسلّط الضوء على أهمّيّة الوقف في المجتمع الدرزيّ والتحدّيات المرتبطة بإدارته. يُشيد المقال بجهود المجلس الروحيّ الدرزيّ في تحسين إدارة أملاك الوقف، مع تحديد مجالات تحتاج تطويرًا. يخلُص إلى أنّ المال يمكن أن يكون قوّة إيجابيّة في المؤسّسات الدينيّة شرط إدارته بحكمة وأخلاق، داعيًا القادة الدروز لمواصلة تحسين إدارة الأوقاف لصالح المجتمع.

## كلمات مفتاحيّة

مؤسّسات دينيّة – مال – طائفة الموحّدين الدروز – لبنان – وَقف – عولمة – علمانيّة – حكمة – أخلاق.

## Résumé

L'article examine la relation entre les institutions religieuses et l'argent, en se concentrant sur la communauté des Druzes unitaires au Liban. Il étudie les défis historiques dans la gestion des affaires financières et leur aggravation due à la mondialisation et à la sécularisation, et met en lumière l'importance du *waqf* dans la communauté druze et les défis liés à sa gestion. L'article salue les efforts du Conseil spirituel druze pour avoir amélioré la gestion des biens *waqf*, tout en identifiant des domaines nécessitant développement. Il conclut que l'argent peut être une force positive dans les institutions religieuses à condition d'être géré avec sagesse et éthique.

## Mots-clés

Institutions religieuses – argent – communauté des Druzes unitaires – Liban – *waqf* – mondialisation – sécularisation – sagesse – éthique.

«سبحان من أوجد السماء بلا عمَد،
والفضاء بلا مدد، والبحار بلا جَمَد
والنجوم بلا عدد، سبحان من قَسَّم
الأرزاق ولا ينسى من فضله أَحد»[1]

منذ نشأت المؤسّسة الدينيّة، شكّلَ المال تحدّيًا مربِكًا بالنسبة إليها. فمن جهةٍ هو حاجةٌ إنسانيّة ملحّة، ومن جهَةٍ أخرى يُعَدُّ عائقًا بوجه النموّ الروحيّ للمرء، كونه مدعاة تكبُّرٍ وإسرافٍ وتمتُّعٍ بالدنيا وما فيها. ولا يقتصر المال في اللغة على النقود، بل على «ما مَلَكْتَه من جميع الأشياء»[2]، أي من أراضٍ ومعادن وجواهر ومقتنياتٍ ثمينة. أمّا المؤسّسة الدينيّة، فتُفَسَّرُ بالهرميّة الدينيّة، أي بسلطة رجال الدين ووظيفتهم في نشر العقيدة وصونها وتأدية الطقوس وحِفظ الشرائع، وتدبيرهم لدور العبادة وملحقاتها، من أبنيةٍ ومؤسّسات ماديّة ومعنويّة[3]. وعلى الرغم من أنَّ الديانات عامّةً، والسماويّة منها خصوصًا، لم تنفِ لأتباعها دور المال كحاجةٍ مجتمعيّة ملحّة بهدفِ تأمين عيشٍ كريم قوامه المأكل والمأوى والملبس[4]، فقد ظلَّ بالنسبة إليها سيفًا ذا حدّين يطالُ أتباع الديانة المعيّنة والقائمين عليها تحديدًا، وذلك،

(١) من الابتهالات المميّزة لدى الموحّدين الدروز، والتقاليد القديمة المتّبعة عندهم، أنّهم إذا جلسوا إلى إحدى موائد الطعام، طلبوا «الحلم من أكبر الموجودين» سنًّا أو مقامًا؛ والحلم عند الدروز هو نوع من الابتهال إلى الله والاعتراف بفضله. وحدث يومًا أنْ حضر الأمير عادل أرسلان (١٨٨٧ – ١٩٥٤م) إحدى الولائم، فطلبَ إليه الحاضرون أن يحلم بكلمة فقال الدعاء أعلاه: الراسي، سلام، المعروف عند بني معروف – صفحات مختارة من أدب سلام الراسي، مؤسّسة التراث الدرزيّ، لندن، ٢٠١٨، ص ٧٨.

(٢) رضا، يوسف محمّد، معجم العربيّة الكلاسيكيّة والمعاصرة – معجم ألفبائي موسّع في اللغة العربيّة فيه ملاحق علميّة شاملة، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٣٩٨.

(٣) بشروئي، سهيل، ومسعودي، مرداد، تراثنا الروحيّ – من بدايات التاريخ إلى الأديان المعاصرة، ترجمة محمّد غنيم، دار الساقي، بيروت – لندن، ٢٠١٢، ص ٣٠ – ٣١.

(٤) على سبيل المثال وحول نظرة الديانات السماويّة إلى المال كضرورة لتأمين الحياة، يقول الكتاب المقدّس: «أساسُ المعيشة الماء والخبز واللباس وبيت لستر العورة» (يشوع بن سيراخ ٢٩/ ٢١)، والمال «يلبّي كلّ مطلب» (جامعة ١٠/ ٩). وضمن السياق عينه ورد في القرآن الكريم أنْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ واشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُم إِيَّاهُ تَعبُدُونَ﴾ (سورة البقرة (٢)، ١٧٢)، أو: ﴿واللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ويَوْمَ إِقَامَتِكُم ومِنْ أَصْوَافِهَا وأَوْبَارِهَا وأَشْعَارِهَا أَثَاثًا ومَتَاعًا إِلى حينٍ﴾ (سورة النحل (١٦)، ٨٠)، أو: ﴿واللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلالًا وجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الجِبَالِ أَكْنَانًا وجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ وسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ علَيْكُمْ لعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ (سورة النحل (١٦)، ٨١).

لسببين: إمّا لأنّ المال يُلهيهِم عن السعي الدينيّ وعن إتمام رسالتهم ودورهم في المؤسّسة الدينيّة، ويُسَخِّرُ ممتلكات هذه المؤسّسة لمنفعتهم الشخصيّة، وإمّا لأنّه يُعَدُّ وسيلة لنموّ الدين ومؤسّسته ولبناء أتباع هذا الدين الإنسانيّ والإيمانيّ والأخلاقيّ.

فَما هوَ واقع المؤسّسة الدينيّة المُترجَّح بين الأصالة والحداثة، وهل بات المال في المؤسّسة الدينيّة نِعمَةً أَو نَقمَةً، خصوصًا في الزمن الآنيّ؟ وهَل تُقَدِّمُ لنا مسألَةُ الأوقاف عند الموحّدين الدروز أنموذجًا يُحتَذى به لسير المؤسّسة الدينيّة السليم في تطوّر المجتمعات والأفراد؟

## ١ – المؤسّسة الدينيّة بين الأصالة والحداثة

يبدو الدين في تعريفه كأنّه مقتصرٌ على هذا «الإحساس المتواصل مع المطلق، والطعم اللانهائيّ للمعنى»[٥] الخالي من الضعف البشريّ والواقع الإنسانيّ. غير أنّ تحليل الظاهرة الدينيّة وسبر أغوارها، يُثبِتُ أنّ الدين هوَ وليد المجتمع الذي يسعى إلى صناعة دينه الخاصّ[٦]، إذ تُعَدّ المؤسّسة الدينيّة أوّل مؤسّسة اجتماعيّة. فما من نشاط اجتماعيّ إلاّ ويرتبط بالدين بطريقةٍ أو بأخرى، حتّى أنَّ النشاط الاقتصاديّ الّذي يُعرَف بالفاعليّة والسلطويّة، مرتبطٌ بالدين، بحسب نظريّة إميل دوركهايم (Emile Durkheim)[٧]. وبالتالي، فإنّ ظهور المؤسّسة الدينيّة[٨] هو نتيجة هذا الارتباط الوثيق بين الدين والمجتمع، ونتيجة تطوّر المجتمعات

(٥) شلايرماخر، فريدريك (Frederic Schleimacher)، عن الدين – خطابات لمحتقريه من المثقّفين، ترجمة أسامة الشحماني، مراجعة وتقديم عبد الجبّار الرفاعي، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٧، ص ٧٠.

(٦) مهما بلغت شموليّة أيّ ظاهرة دينيّة، فلا بدّ من أن تكون مشروطة بالمكان والزمان والثقافة السائدة حينذاك التي ظهرت أو وُلدت في أحضانها، ومتوافقة مع تركيبة المجتمع الزمنيّة وأوضاعه الجغرافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تسود فيه، كما يقول ميرسيا إلياد (Mircea Eliade) بأنْ «لا وجود لحدث دينيّ محض خارج نطاق التاريخ، وخارج نطاق الزمن»، أو كما يقول أنطون سعادة بأنَّ الدين «إلهيًّا كان أو غير إلهيّ، لم يشذّ عن قواعد الشؤون الإنسانيّة ولم يخرج على مقتضيات أنواع الحياة البشريّة وحاجاتها المتباينة أو المتقاربة»: زين الدين، أحمد، الديني والدنيوي – قراءة في فكر ميرسيا إلياد، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٨، ص ٧٠ – ٧١؛ سعادة، أنطون، نشوء الأمم – النسخة الأصليّة كما نقّحها المؤلّف، حقّقها وقدّم لها جان دايه، دار فجر النهضة، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٤٦.

(٧) Durkheim, Emile, *Les Formes Élémentaires de la Vie Religieuses*, Quadrige - Puf, Paris, p. 598.

(٨) ظهرت المؤسّسة الدينيّة مع ظهور المدينة، بعد أن كان الدين يُمارس جماعيًّا في المجتمعات القرويّة الزراعيّة الأولى. فمع ظهور المدينة في جنوب العراق، خلال العصر الحجريّ «الكالكوليت» (Calcolithic)

ووصولها إلى مستوى اقتصاديّ فيه فائضٌ في الإنتاج، سمح بتفريغ عددٍ لا بأس به من الرجال والنساء للإشراف على المعابد وإدارة الشؤون الدينيّة[٩].

غير أنّ المؤسّسة الدينيّة، أُسوَةً بسائر المؤسّسات المجتمعيّة، واجهت، منذ انطلاقة الأزمنة الحديثة، تحدّيات النقد المعاصر لجوهر الدين ولمنظومته السلطويّة، فتبدّلت النظرة إليها كما طريقة التعامل مع قياداتها[١٠]. ويكمن مردُّ هذا التغيير في ما تركته مظاهر العصرنة والعولمة من تأثيراتٍ عديدةٍ في النظرة إلى الدين ودوره وفي وظيفة المؤسّسة الدينيّة. فالحراك الاجتماعيّ، وغزارة النماذج الثقافيّة السلوكيّة التي تروّج لها وسائل العولمة، وتلاشي الأسس المعياريّة للضبط المجتمعيّ، أدَّت إلى تفشّي التذرّر الاجتماعي (Atomisation) وإلى تعميم الفرديّة ونموّ الاستقلاليّة الذاتيّة (Autonomie)[١١]؛ فراحَ كُلٌّ يؤلِّفُ لنفسه روحانيّة شخصيّة يطبعها بفرادته ويجمع عناصرها توليفيًّا من مصادر مختلفة. ولم يعد الفرد رهن الجماعة والعقيدة والمؤسّسة الدينيّة التي وُلِدَ في كنفها[١٢]. أَضف إلى ذلك، محاولة الإنسان المعاصر بناء السعادة في عالم اليوم من خلال معالجة أمور الدنيا، وإهمال نداء الماورائيّات وموضوع دخول الجنّة أو النار[١٣]، وسعي المؤمن إلى اكتساب العلوم الفلسفيّة والدينيّة ومضامين

(٥٠٠٠ – ٣٠٠٠ ق.م)، وظهور المؤسّسات الاجتماعيّة والسياسيّة، برزت المؤسّسة الدينيّة ممثّلة بالمعابد والكهنة المتخصّصين ورجال الدين، وراحت تمارس توجيهها وسيطرتها على الحقوق والواجبات الدينيّة وتوسّطها بين المجتمع والعالم المقدّس الإلهيّ، وكانت تعكس نموّ هذه الأشكال الدينيّة التي ظهرت مع ظهور المدينة وتطوّرها حتّى يومنا هذا: الماجدي، خزعل، بخور الآلهة – دراسة في الطبّ والسحر والأسطورة والدين، الأهليّة للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٩٨، ص ٧٨ – ٧٩؛ السواح، فراس، دين الإنسان – بحث في ماهيّة الدين ومنشأ الدافع الدينيّ، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، د.ت، ص ٣٧ – ٣٨.

(٩) السواح، المرجع نفسه، ص ٣٩.

(١٠) الخوري، سمير، «القيادة في المؤسّسة الدينيّة من الفوقيّة إلى الخَميريّة في العالم»، المشرق، السنة ٨٠، العدد ١، ٢٠٠٦، ص ٤٩. يقول في ذلك كمال جنبلاط: «ثمَّ إنَّ الأديان والمعتقدات الروحيّة التقليديّة أخذت تفقد من تأثيرها على النفوس وعلى المجتمع، فيتحوّل الناس عنها، وقد التبست مفاهيمها وقيمها الأصليّة الأوّليّة على كهنتها ومشايخها والمبشّرين بها. فإذا القوم في حيرة من أمرهم، كالمركب الذي فقد فيه البحارة بوصلتهم في عرض البحار الهائجة»: جنبلاط، كمال، أدب الحياة، طبعة خامسة، الدار التقدّميّة، بعقلين، ٢٠٠٠، ص ١٣٦.

(١١) الخوري، المرجع نفسه، ص ٥٣.

(١٢) الخوري، المرجع نفسه، ص ٥٣.

(١٣) الخوري، المرجع نفسه، ص ٥٤. وحول هذه الفكرة أُنظر أيضًا، وعلى سبيل المثال، مفهوم الخلاص عند جون هيك (John Hick)، في: قانصو، وجيه، التعدّديّة الدينيّة في فلسفة جون هيك–المرتكزات المعرفيّة

العقيدة ضمن إطارٍ أكاديميّ جامعيّ، حتّى باتَ موازيًا في معرفته لرجل الدين، أو حتّى أكثر منه، وقادرًا على التحليل والنقد والمقارنة، ولاسيّما في مضمون الديانات كافّة، وجوهرها، وقيمها الداعية بأجمعها إلى الصلاح والمحبّة والتعاون الإنسانيّ لبناء عالم أفضل.

هذه الأسباب وغيرها كثير، جعلت المؤسّسة أو القيادات الدينيّة تواجه تحدّيًا وجوديًّا؛ فالنظرة الإنسانيّة إلى رجل الدين، وإِنْ ظلّت ثابتة بحيث تراهُ كموظّفٍ في المؤسّسة الدينيّة وكشخصٍ مكرّس ينعم بالسلطة المقدّسة التي تبعث في النفس مشاعر الرهبة والإجلال[١٤]، وضعَتْه في موقع المسؤول المؤتمن على خير الجماعة وتقدّمها، ليس فقط في الوظيفة الطقوسيّة والعباديّة، أو في قضايا التحليل والتحريم، بل في ما خصّ مواجهة هذه المؤسّسة للصعوبات الحياتيّة والاقتصاديّة. وبالتالي، باتت المؤسّسة الدينيّة مُطالَبة، بما تملك من خيراتٍ مادّية وقدراتٍ معنويّة، لتكون إلى جانب مؤمنيها، فتُقَدِّم لهم إلى جانب الدعم الروحيّ، من نصحٍ وإرشاد وتوجيه، الدعمَ الاجتماعيّ، من تربيةٍ واستشفاءٍ وأعمال رحمة متنوِّعة، خصوصًا في البلدان التي تغيب عنها الخدمات العامّة. وهذا العمل لا ينزع عن المؤسّسة الدينيّة وقياداتها الدور الأساس من اهتمامٍ بشؤون العبادة وصون بيوتها، بل هو عملٌ مكمِّل للوظيفة الدينيّة التي تتطلّب مساعدة المرء في نموِّه الجسديّ والفكريّ والإيمانيّ، وفي احتياجاته اليوميّة، كما يقول المثل الشائع: «لا تُخبرني عن دينِك، بل دعني أراه في سلوكِكَ».

فضلًا عن ذلك، تكمن الصعوبة في نوع هذه المساعدة وكيفيّة توفيرها، إذ لا تقتصر على تقديم مأكلٍ أو مشربٍ أو ملبس للأفراد كما في الماضي، بل تتطلّب بُعدًا شموليًّا أوسع، يَضُمُّ الجماعة المؤمنة ويتعدّاها، ويوفِّر لها متطلّبات الحياة المعاصرة واحتياجاتها الأساسيّة المتعدِّدة، تبعًا لمخطّطٍ إداريّ وماليّ دقيق ومتوازن. والخطر في ذلك، أن تتحوّل المؤسّسة الدينيّة إلى مؤسّسةٍ تجاريّة، فيتيه القائمون عليها بين وظيفتهم الروحيّة وبين عملهم الإداريّ، وبالتالي، تغيبُ هيبَةُ السلطة المقدّسة الشاهدة على الإيمان المتوارث، وعلى صورة رجل الدين الحامل رسالةً سامية، والمرشد بمسلكه إلى الحقِّ والخير والجمال؛ فيما ترنو الأنظار في مجتمعاتنا نحو مؤسّسةٍ دينيّة تنتشل الإنسان الغارق من الصعوبات وتمدّه بالدفء والحنان والطمأنينة.

---

واللاهوتيّة، منشورات الدار العربيّة للعلوم – ناشرون والمركز الثقافيّ العربيّ، بيروت، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص ١٢٥ – ١٣١.

(١٤) كايوا، روجيه (Roger Caillois)، الإنسان والمقدّس، ترجمة سميرة ريشا، المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٧.

والحال أنّ المؤسّسة الدينيّة مدعوّةٌ بإلحاحٍ إلى مواكبة التحوّل المجتمعيّ السريع والانتقال من مبدأ الأعراف والتقاليد إلى مبدأ التنمية والحداثة، فتواكب بما تملك من أموالٍ ومقتنياتٍ موروثةٍ أو موهوبةٍ هذا التبدّل. وذلك، من خلال تفعيل المؤسّسات الخدماتيّة التي تبني الإنسان، كلَّ الإنسان وكلَّ إنسان، فيأتي عملها مكمِّلًا لإيمانها، ومجسِّدًا لمواعظها، وخطبها، وتعاليمها. ويتطلَّب ذلك إدراك رجال الدين، أو القائمين على المؤسّسة الدينيّة، مفهومَ القيادة فيها، القائم على الخدمة وعلى السعي الدؤوب إلى الارتقاء في معارج الفكر والروح، كما على التعاون الوثيق مع أصحاب الاختصاص والنخب من العامّة. فهل من مؤسّسةٍ دينيّة بلغت هذا المستوى التدبيريّ والإنمائيّ؟ وهل تُقَدِّم المؤسّسة الدينيّة في مسلك التوحيد الدرزيّ أنموذجًا في توزيع الخيرات المادّية، وصونها، وتفعيلها، بغية وضعها في تصرُّف الجماعة ونموّها؟

## ٢- الأوقاف الدرزيّة بين مشيخة العقل والمجلس المذهبيّ

يرى الموحّدون الدروز الوقف، من الواجبات الدينيّة والاجتماعيّة، ومن الضرورات لخدمة المجتمع وتقديم العون للفقراء والمحتاجين. وهو يُعدُّ أحد الأدلّة على التعاطف الإنسانيّ، والتضامن الأخويّ بين الدروز الذين يحرصون على تحقيقِهِ، وخصوصًا رجال الدين منهم[١٥]. وللوقف، في نظرهم، قدسيّة كبيرة لا يجوز مساسُها ولا التطاول عليها، لأنَّ الوقف بحماية الله الذي يدافع عنه ويعرِّض المعتدي عليه لعقابه السماويّ، بالإضافة إلى العقاب الأرضيّ[١٦]. والوقف، قانونًا، هو تخصيص عقاراتٍ وأموال لنفع عيال الله الذين يستحقّونه، من رجال دين وفقراء. وهو يتوزّع على أنواعٍ عديدة[١٧]، يُمكن اختزالها إلى نوعين: وقف عامّ ووقف ذُرِّيّ[١٨]. والأوقاف العامّة أو الخيريّة هي الأملاك والأموال الخاصّة الموقوفة للمنفعة العامّة إلى أن يرث الله الأرض وما عليها، كالأوقاف العامّة للطائفة الدرزيّة

(١٥) البعيني، حسن أمين، «أوقاف الموحّدين الدروز - النشوء - الإدارة - الواقع والمرتجى»، الضحى، العدد ١٩، شباط ٢٠١٧، ص ٤٢.

(١٦) البعيني، المرجع نفسه، ص ٤٢.

(١٧) لتعرُّفِ أنواع الوقف بالتفصيل، اُنظر: البعيني، المرجع نفسه، ص ٤٥ - ٤٦؛ أو: البعيني، حسن أمين، المجلس المذهبيّ والأوقاف عند الموحّدين (الدروز) في لبنان، قدّم له سماحة شيخ العقل نعيم الحسن، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٩، ص ٢٢ - ٢٦.

(١٨) «أوقاف الدروز في التاريخ المعاصر»، الضحى، العدد ٣، حزيران ٢٠١١، ص ٢١.

والأوقاف التابعة للمقامات الدينيّة، بالإضافةِ إلى الأوقاف العامّة لصالح القرى[١٩]. والوقف الذُّرِّيّ هو وقفٌ عائليّ، حيث يقف أحد المؤمنين مالًا ويمنع التصرّف به لفترة، وهو لا يصير وقفًا عامًّا إلاّ إذا انقرض المستحقّون[٢٠].

وَعُرِفَ «الوقف التنّوخيّ» كأحد أكبر الأوقاف العامّة وأقدمها، وهو يعود إلى زمن المصلح الكبير الإمام الأمير السيِّد عبد الله التنّوخيّ (تـ ٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م) الذي خَصّص في وصيّة رسميّة أو وقفيّة عددًا كبيرًا من الأبنية والممتلكات لتُنفَقَ عائداتها في أعمال الخير والصلاح، من إطعام الفقراء، وفكِّ أسير، وخلاص مسجون، والعناية بأماكن العبادة، والإنفاق على الفقهاء وعلى الكتّاب الذين يُعلِّمون الكتاب والسنَّة وتلاوة القرآن[٢١]. يلي هذا الوقف من حيث المساحة، وقف شيخ مشايخ العقّال أحمد أمين الدين (تـ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م) الذي اقتدى بمسلك الأمير السيِّد، فأوصى بأملاكه جميعها في عبيه والبنيه وغيرهما من قرى الشحّار الغربي وقفًا لطائفة الموحّدين الدروز؛ ومن هذه الأوقاف أُنشِئَت المدرسة الداوووديّة[٢٢]. ومن الأوقاف الكبيرة، عُرِفَت أوقاف خلوات البيّاضة في خراج بلدة حاصبيّا، والأوقاف الدرزيّة في بيروت التي تبلغ أحدَ عشرَ عقارًا، أكبرها العقار المعروف بـ«مقبرة الدروز» أو «تربة الدروز» أو «تلّة الدروز» أو «دار الطائفة الدرزيّة»[٢٣]؛ بالإضافة إلى وقفيّاتٍ خيريّة أخرى متعدّدة، ووقفيّات ذُرِّيَّة متنوِّعة.

خضعت شؤون الوقف عند الموحّدين الدروز للشرع الإسلاميّ قبل أن توضَع القوانين المنظِّمة له، وذلك، بعد صدور قانون الأحوال الشخصيّة المتعلِّق بالطائفة سنة ١٩٤٨،

(١٩) «أوقاف الدروز في التاريخ المعاصر»، المرجع نفسه، ص ٢١؛ البعيني، «أوقاف الموحّدين الدروز – النشوء – الإدارة – الواقع والمرتجى»، ص ٤٥ – ٤٦.

(٢٠) «أوقاف الدروز في التاريخ المعاصر»، المرجع نفسه، ص ٢١؛ البعيني، المرجع نفسه، ص ٤٥.

(٢١) «أوقاف الدروز في التاريخ المعاصر»، المرجع نفسه، ص ٢٠؛ البعيني، المرجع نفسه، ص ٤٧ – ٤٨.

(٢٢) «أوقاف الدروز في التاريخ المعاصر»، المرجع نفسه، ص ٢٠؛ البعيني، المرجع نفسه، ص ٤٨. في مطلع العام ١٨٦٢م، عرض الشيخ سعيد تلحوق على حاكم المتصرّفيّة في جبل لبنان، حاجة الموحّدين الدروز إلى بناء مدارس جديدة. واقترح عليه إنشاء مؤسّسة تُدَرِّس الثقافة العربيّة واللغات الأجنبيّة، وتستوفي نفقاتها من عائدات الأوقاف الدرزيّة، على أن يتمَّ تحويل منسك الشيخ أحمد أمين الدين في عبيه، إلى مدرسة. وافق المتصرِّف على هذه الطلبات، وتأسّست المدرسة الدرزيّة الأولى عام ١٨٦٢، وسُمِّيَت «المدرسة الداوووديّة» نسبةً إلى المتصرِّف داوود باشا (١٨٦١ – ١٨٦٨م) الذي رعى إقامتها وعُهد بإدارتها للأوقاف: الحلبي، عبّاس، الموحِّدون الدروز ثقافة وتاريخ ورسالة، طبعة ثانية، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٢٣.

(٢٣) البعيني، المرجع نفسه، ص ٤٨ – ٤٩.

فبات قضاتهم يحكمون بموجبه وبموجب الشرع الإسلاميّ في كلّ ما لم ينصَّ عليه، أو تنصّ عليه قوانين القضاء المدنيّ[٢٤]. أمّا الإشراف على الأوقاف، فقد تمَّ عبر التاريخ بحسب الأعراف والتقاليد، وبدأ تنظيمها منذ سنة ١٨٦٢ بشكل قانونيّ ومستقلّ أحيانًا عن سائر الشؤون، وأحيانًا أخرى في إطار تنظيم مشيخة العقل[٢٥] والمجلس المذهبيّ حيث وُضِعَت بإشرافهما[٢٦]. ففي سنة ١٩٦٢، صدر قانون يدعو بموجبه الطائفة الدرزيّة في لبنان إلى إنشاء مجلسٍ يسمّى بالمجلس المذهبيّ للطائفة الدرزيّة، يتولّى شؤون الطائفة الزمنيّة والماليّة ويُمثّلها في الشؤون العائدة إلى كيانها الاجتماعيّ، ويسهر على رفع مستواها والمحافظة على حقوقها[٢٧]. ومن صلاحيات هذا المجلس، الإشراف على الأوقاف باستثناء أوقاف خلوات البيّاضة، والإشراف على انتخاب الهيئات الإداريّة للجمعيّات والتصديق عليها، والاطّلاع على موازنات المؤسّسات والجمعيّات وحساباتها والإشراف على مدارس الطائفة[٢٨].

(٢٤) البعيني، المرجع نفسه، ص ٤٣، ٤٤.

(٢٥) تميّز الممارسة الدينيّة عند الدروز بين فئتين من المؤمنين، رجالًا ونساءً: فئة «العقّال» الذين تسلّموا مبادىء دينهم، وفئة «الجهّال» الذين لم يتسلّموها، وبتعبيرٍ آخر روحانيّين وجسمانيّين. وسُمّيَ العقّال بهذا الإسم لأنّهم يعقلون أسرار المذهب أي يفهمونها، والجهّال لأنّهم يجهلونها. وعُرِفَت المؤسّسة الدينيّة في مسلك التوحيد بـ«مشيخة العقل» أو الرئاسة الدينيّة التي تمثّل الإمامة، والتي تقع عليها فريضة الإرشاد والوعظ والتوجيه، واسترشاد الأفضل من مقام الأوّلين الصالحين ومثالهم، كما يقول المغفور له كمال جنبلاط بأنّ «لهذه الزعامة الروحيّة، ولاية تنظيم ورعاية المصالح الشرعيّة والروحيّة الظاهرة للجماعة، وولاية القسط فيما بينهم بالعدل». وهذه الرئاسة هي مرجعيّة عليا ككلّ المرجعيّات التي اعتمدتها الطوائف والمذاهب في العالَمين المسيحيّ والإسلاميّ وفي أغلب الديانات، كونها من الأصول التنظيميّة ضمن المجتمع الديني، وقد كانت في الأساس على شكل أعرافٍ هدفت إلى تسيير شؤون الطائفة، ومع تطوّر الدول، تحوّلت هذه الأعراف إلى قوانين وضعيّة: البعيني، حسن أمين، جبل العرب – صفحات من تاريخ الموحّدين الدروز (١٦٨٥ – ١٩٢٧)، دار النهار للنشر ومنشورات عويدات، بيروت – باريس، ١٩٨٥، ص ٩٥؛ مكارم، سامي، أضواء على مسلك التوحيد الدرزيّة، قدّم له كمال جنبلاط، طبعة ثالثة، الدار التقدُّميّة، المختارة، ٢٠١٠، ص ١٩، ٢٠؛ ولمعرفة مراحل تطوّر مشيخة العقل، أُنظر: أبو شقرا، نايل، مدارك العقلاء في معالجة تداعيات الثورة السوريّة على جبل لبنان (١٩١٨ – ١٩٤٠) – شيخ العقل حسين حمادة، المطران أغوسطين البستاني، الستّ نظيرة جنبلاط، د.ن، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٩ – ٢١، ٣٤ – ٣٧، ٧٣ – ٨٥، ٨٧ – ١٠٠؛ الحسنيّة، مي وهيب، الجذور التاريخيّة لمشيخة العقل، الدار التقدّمية، المختارة، ٢٠١٢، ص ٣٤.

(٢٦) البعيني، المرجع السابق، ص ٤٩.

(٢٧) طليع، أمين، أصل الموحّدين الدروز وأصولهم، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٤٩ – ١٥٠.

(٢٨) زهر الدين، صالح، تاريخ المسلمين الموحّدين «الدروز»، طبعة ثالثة، المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، ٢٠٠٧، ص ٢٤٩.

استمرّ عمل المجلس المذهبيّ المؤسَّس بحسب قانون ١٩٦٢ في إدارة الأوقاف العامّة حتّى سنة ١٩٧٠، حيث تعذّر إعادة تشكيله بطريقة الانتخاب، بسبب الصراعات التي نشأت بين مختلف الزعماء والوجهاء والاختلافات في آرائهم وتفسيراتهم، كما شغر مركز المدير العامّ للأوقاف عقب وفاة المرحوم الأستاذ خالد جنبلاط سنة ١٩٩٢. وبعد وفاة المغفور له شيخ العقل محمّد أبو شقرا (١٩١٠ – ١٩٩١م)، واختيار المرحوم الشيخ بهجت غيث (١٩٣٩ – ٢٠١٦م) قائمًا مقام شيخ عقل طائفة الموحّدين الدروز، كُلِّفَت لجنة مؤقَّتة للأوقاف حتّى سنة ١٩٩٩، حيث صدر مرسوم رقم ١٧٦٧، وقضى بتأليف «مجلس أمناء أوقاف الطائفة الدرزيّة»، وتمّ بموجبه نزع صلاحيات شيخ العقل من كلّ ما يتعلّق بالأوقاف؛ لكن، طُعِن بدستوريّة هذا المرسوم، فأُبطِلَ بعد سنة ٢٠٠٠.

وَبعد هذه المراحل المتقلِّبة وانعكاسها سلبًا على الأوقاف، جاء القانون الجديد الذي أُقِرَّ سنة ٢٠٠٦ لتنظيم شؤون الطائفة تنظيمًا جديدًا بالاستناد إلى أحكامٍ من القوانين السابقة وإلى أخرى حديثة[٢٩]. فحدّد القانون الجديد صلاحيّات شيخ العقل من تمثيله للطائفة في الأمور الدينيّة، وتولّي رعاية شؤونها الروحيّة ومصالحها الدينيّة والاجتماعيّة في مختلف مناطق الجمهوريّة اللبنانيّة، بالإضافة إلى ترؤّسه المجلس المذهبيّ المكوَّن بحسب القانون الجديد من أعضاء دائمين، كشيخ العقل، ووزراء حاليّين، ونوّاب حاليّين وسابقين، وقضاة المذهب الدرزيّ بدرجاتهم كافّةً، والعضوين الدرزيّين اللذيْن يشغلان عضويّة المجلس الدستوريّ وعضويّة مجلس القضاء الأعلى، ومن أعضاء منتخبين يمثّلون مختلف شرائح المجتمع الدرزيّ.

ومنذ سنة ٢٠٠٦ حتّى يومنا هذا، يسعى المجلس المذهبيّ إلى أن يؤدّي دوره البالغ الأهمّيّة، خصوصًا على مستويَي المال وإدارة الأوقاف، لأنّ صلاحيّاته تضمّ قبول الهبات

(٢٩) تجدر الإشارة إلى أنّ قانون العام ١٩٦٢ لم يتضمَّن تطوّرًا أساسيًّا في المنصب، بل كلّ ما فعله ربّما هو وضع العرف في إطارٍ من التنظيم التشريعيّ، ولهذا السبب بقي القانون مجتزأً وملتبسًا، إلى أن تمّت معالجة ثغراته بالقانون رقم ٢٠٨/ ٢٠٠٠. لكن التعريف الذي تمّت صياغته في أحكام القانون الصادر بتاريخ ٩/ ٦/ ٢٠٠٦، كان هو الأقرب إلى توحيد الرؤية القانونيّة لما سمِّي «ترتيب شؤون البيت الداخليّ»، فوُضِعَت أسس الانتخاب العامّ لأعضاء المجلس المذهبيّ، والاتّفاق على موقع مشيخة العقل، وتحديد أطر العمل المؤسّساتيّ كما توزيع المهامّ والواجبات بدءًا من شيخ العقل وصولًا إلى اللجان المتخصِّصة داخل المجلس المذهبيّ للطائفة، وكلّ ذلك استنادًا إلى قواعد التنسيق والإشراف التي يتولّاها موقع مشيخة العقل بالتشاور مع القيادات وممثّلي قطاعات المجتمع كافّة: «تطوّر دور مشيخة عقل الطائفة خصوصًا بعد قانون العام ٢٠٠٦»، الضحى، العدد ٤، أيلول ٢٠١١، ص ٢٣.

والتبرّعات، والإشراف على الأوقاف الدرزيّة وعلى المؤسّسات والجمعيّات التابعة للطائفة إشرافًا حصريًّا ومباشرًا، وذلك من خلال «لجنة الأوقاف ومديريّة الأوقاف»[٣٠] التي حافظت على ما تسلّمته من مجلس الأمناء وغيره، من صكوكٍ وأملاكٍ عقاريّة ومحفوظات وقفيّة وأموالٍ نقديّة ودعاوى قانونيّة. وبفضل الدعم الدائم الذي يقدّمه سماحة شيخ العقل نعيم حسن وجهود أعضاء لجنة الوقف وتعاونهم الوثيق مع أعضاء المجلس المذهبيّ، تمكّنت اللجنة من مكننة المحفظة الوقفيّة، وإحصاء الأوقاف، وتخمين قيمتها، وتنظيم محاسبتها والدورة المستنديّة. هذا بالإضافة إلى إنجازاتٍ أخرى شملت تسوية النزاعات والتعدّيات على بعض أملاك الوقف، وتفعيل استثمارها وتصنيفها، وترميم بعض المقامات والمدارس والمباني التابعة للطائفة، وتأهيل المستوصفات، وإنجاز دراسات هندسيّة ووضع مخطّطات مستقبليّة...[٣١].

## ٣- الأوقاف الدرزيّة بين الواقع والمرتجى

لقد نجحَ الموحِّدون الدروز نسبيًّا في مواكبة الحداثة في ما يخصّ تنظيم شؤون الطائفة ومشيختها وأوقافها، وَلا سيّما بعد صدور القانون الجديد سنة ٢٠٠٦، وما تبعه من أعمالٍ إحصائيّة وعمرانيّة على صعيد الأوقاف حقّقتها لجنة الأوقاف بالتعاون الوثيق مع إدارة المجلس المذهبيّ وإدارة الأوقاف. غير أنَّ المسيرة الإصلاحيّة والتنظيميّة لأوقاف الطائفة لا تزالُ في أوْج انطلاقتها لتواجه تحدّياتٍ عديدةً وترسم مخطَّطاتٍ مستقبليّة متنوّعة. وَتكمن هذه التحدّيات في كيفيّة زيادة ملكيّة هذه الأوقاف، وفي نوعيّة الخدمات المقدَّمة، كما في دور رجل الدين في مسألة إدارة الأوقاف.

أظهرت الإحصاءات بأرقامها الدقيقة أنَّ الأمر لا يتعلّق بريع الأوقاف فقط، ولا بتحسينه من خلال حسن إدارة الأوقاف وتثميرها، بل يتعلّق بحجم عينها ونوعها أيضًا، وبعدد عقاراتها ومواقعها. وهذا ما يضع الدروز أمام التحدِّيَين الآتيَين: زيادة العين وزيادة الريع. فالأوقاف

(٣٠) للاطّلاع على دور رئيس لجنة الأوقاف وعلى عمل اللجنة ومهامّ مديريّة الأوقاف، أُنظر: أوقاف الموحّدين الدروز – واقع وحقيقة، المجلس المذهبيّ لطائفة الموحّدين الدروز – لجنة الأوقاف، ٢٠١٥، ص ١٠ – ١١، موجود على:
http://druzecouncil.com/arabic/wp-content/uploads/2015/12/Awkaf-Book-2015.pdf
تمّت معاينته في: ٢٤/ ١٢/ ٢٠١٩.

(٣١) للاطّلاع على إنجازات لجنة الأوقاف بعد صدور قانون سنة ٢٠٠٦، أُنظر: أوقاف الموحّدين الدروز – واقع وحقيقة، المرجع نفسه، ص ١٢ – ٢٢.

الخيريّة العامّة المستغلّة حاليًّا تشكّلُ جزءًا قليلًا ممّا كان يملك الدروز من ممتلكاتٍ شاسعة في الأوقاف، ساحلًا وجبلًا، وقد فُرِّطَ بكثيرٍ منها نتيجة حالاتٍ من الإهمال والتسيُّب عبر التاريخ أو لغيرها من الأسباب. وبالتالي، تظهر الحاجة إلى زيادة ملكيّات الأوقاف لتزداد قيمتها، فيتّسع مجال الخدمات التي تؤدّيها هذه الأوقاف. علمًا أنّ مدخول المجلس المذهبيّ محصورٌ بواسطة واردات الأوقاف فقط، فيُخَصَّص جزءٌ من هذه الواردات لتغطية موازنات المجلس وسائر اللجان المتفرِّعة عنه. ونذكر أحد أبرز الأمثلة على المساهمة في زيادة عين الأوقاف وهو تبرُّع كلٍّ من الزعيم وليد جنبلاط بمبلغ ثمانمائة ألف دولار أميركيّ، وجمعيّة التضامن الخيريّ الدرزيّ في بيروت بمبلغ مائتي ألف دولار، للمساهمة مع المجلس المذهبيّ في شراء العقار رقم (١٨) في منطقة المصيطبة بهدفِ إنشاء المركز المخصَّص لإقامة الطالبات الجامعيّات الدرزيّات؛ والمعروف أنَّ لجنة الأوقاف في المجلس المذهبيّ ساهمت بمبلغ قيمته ثمانمائة ألف دولار للغاية نفسها.

ولا بُدَّ لنا من أن نذكر مثالًا آخر على المساهمة في زيادة عين الأوقاف، وهو تبرُّع وليد بك جنبلاط بأرضٍ في مدينة الشويفات، حيثُ أنشئت «جمعيّة الغد للتنمية والإسكان» المنبثقة عن المجلس المذهبيّ أربعة أبنية سكنيّة تحتوي على أربع وستّين شقّة سكنيّة. كذلك، تبرُّع السيِّد عدنان سليم الحلبي بمبلغٍ ماليّ لإعادة تأهيل مقام الأمير السيِّد عبد الله التنّوخيّ وتجهيزِهِ. هذا إلى جانب مبادرات فرديّة أخرى مشابهة، قام بها رجال أعمال ومغتربون كإعادة تأهيل قاعات دار الطائفة ومكاتب مشيخة العقل، وسعي لجنة الأوقاف إلى تشجيع الاستثمارات في عقارات وقفيّة متعدِّدة، واسترداد معمل البلاط في العقار رقم (٢٠٤٦) في المصيطبة وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

تساهم هذه المبادرات وغيرها في زيادة عين الوقف، فيزداد الريْع، وتتحسّن نوعيّة الخدمات المقدّمة التي يجب أن تحافظ على مقوِّمات الحياة الأساسيّة من خدماتٍ استشفائيّة وغذائيّة وتربويّة. وهكذا، تتّسع الخدمات لتتوافق مع متطلّبات العصر وحاجات إنسان اليوم، كالسعي مثلًا إلى تثبيت الشباب الدرزيّ في أرضه وفي المحافظة عليها، خصوصًا أنَّ للأرض والموطن دورًا في رسم الهويّة الدرزيّة وتعزيز الانتماء[٣٢]. إلى جانب المساهمة في خلق فرص عمل لأبناء القرى من خلال تنمية العمل الزراعيّ وتشجيعه وتصريف إنتاجه، أو تشجيع المرأة الدرزيّة في قرى الجبل على بعض الصناعات الغذائيّة، أو تشجيع السياحة

(٣٢) حول دور الأرض في تعزيز الانتماء ورسم الهويّة، أُنظر كتاب «أن نكون دروزًا» لفؤاد خوري: Khuri, Fuad I, *Being a Druze*, Druze Heritage Foundation, London, 2004, p. 35 - 64.

الدينيّة، لا سيّما أنّ المنطقة تضمّ مقاماتٍ عديدة لشخصيّاتٍ توحيديّة، بعضها مشترَك بين المسلمين والمسيحيّين. كما يجوز تنظيم دورات مستمرّة وندوات متعدِّدة بهدف التنشئة الثقافيّة المستمرّة، وغيرها من المبادرات والمشاريع الاقتصاديّة والإنمائيّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

أمّا في ما يخصّ مشاركة رجل الدين في إدارة الأوقاف، فهي قضيّةٌ ذات قُطبَين مختلفين: فمن جهَةٍ، يُعَدُّ حضور رجل الدين حضورًا إلزاميًّا وأساسيًّا كونه القائمَ الأساسيَّ على المؤسّسة الدينيّة وممثّلها، ومن جهَةٍ أُخرى، يُفَضَّلُ أن يتفرَّغ للشؤون الروحيّة. فقد حدّد القانون الجديد صلاحيّات شيخ العقل، ومن أبرزها ترؤُّسه المجلس المذهبيّ. ويعود مردُّ هذه الازدواجيّة بين المجلس المذهبيّ ومشيخة العقل إلى الارتباط الوثيق بين الدين والدنيا، إذ لا يمكن لأيّة رئاسة دينيّة أن تنعزل عن شؤون الدنيا، خصوصًا أنّ لرؤساء الدين الدروز مواقف وآراء تجاه ما يُستَجَدُّ من أحداث، لأنّ مصير الدروز مشترك، لا يُفَرِّق بين عاقل وجاهل، أو بحسب التعبير الشّائع بين روحانيّ وجسمانيّ، ولأنَّ رجال الدين عامّةً، ورؤساءهم خصوصًا، يعدّون أنفسهم الحرز الأمين لاتِّحاد الدروز عملًا بالمثل القائل: «جهّال بلا عقّال راحوا قطايع»[٣٣].

ولمعالجة هذه المسألة المتشعِّبة والشائكة، ثمّة اقتراحاتٌ متعدِّدة[٣٤]، كفصل رئاسة المجلس عن المشيخة حتّى لا تتعرَّض المشيخة إلى النيل منها بسبب ممارسات إداريّة،

(٣٣) البعيني، جبل العرب، صفحات من تاريخ الموحّدين الدروز (١٦٨٥ – ١٩٢٧)، دار النهار للنشر ومنشورات عويدات، بيروت – باريس، ١٩٨٥، ص ١٢٦.

(٣٤) هذه الاقتراحات وغيرها من الملاحظات حول نظام وآليّة عمل اللجان في المجلس المذهبيّ، سبق ورفعتها إلى سماحة شيخ العقل – رئيس المجلس المذهبيّ يوم كُنتُ رئيسًا للجنة الأوقاف، وذلك في مذكّرة قدّمتها بتاريخ ١٦/ ٩/ ٢٠٠٨؛ وممّا ورد فيها حول موضوع فصل رئاسة المجلس عن المشيخة: «٤– إنّ تشكيل المجلس على النحو المنصوص عليه في القانون يشمل أعضاءً حكميّين مؤلّفين من وزراء ونوّاب وقضاة وأعضاء منتخبين، وهذا يعني أنّ رئاسة المجلس ليست رئاسة هرميّة بقدر ما هي مهمّة تنسيقيّة وإشرافيّة Moderator بخلاف محاولة حصره بمعنى الرئاسة الإداريّة التنفيذيّة والتقنيّة، ممّا يستوجب أخذ ذلك أيضًا وخصوصًا بعين الاعتبار في أيّ تعديل مقترح، بخلاف ما ورد في التعديلات المطروحة. ولا يعقل أن تفهم الرئاسة خلاف ذلك. ٥– إن هذا التفسير يتّفق مع فلسفة القانون ويعطي الرئاسة حقّها في المقام السامي الذي تتبوّأه عن طريق الجمع بين مقام مشيخة العقل ورئاسة المجلس المذهبيّ. لذلك نرى: أن يكون لرئيس المجلس حقّ المراقبة والتوجيه وإبداء الرأي، بحيث يتمكّن من محاسبة مجلس الإدارة واللجان على أعمالها، ولا يصبح عرضةً للمساءلة والمحاسبة من قبل الهيئة العامّة، حفاظًا على مركزه المعنويّ، على ما رأينا في اجتماعات الهيئة العامّة مؤخّرًا. إن رئيس المجلس يجب أن يكون ضابط الإيقاع والساهر على

أو ماليّة، أو سواها، أو تحديد مهامّ رئيس المجلس المذهبيّ وإعطائه توصيفًا يليق بالمقام كونُه ليس «رئيسًا تراتبيًّا»، بل هو «منسِّق» (coordinator) أو «مسهِّل» (facilitator). فيظَلّ بذلك مقام مشيخة العقل مَصونًا من الأقاويل كلِّها، وتبقى صورة رجل الدين محفوظة كمرشدٍ وكرجل عقل يتسمُّ بالزهد[٣٥]، ويحرص على الأخلاقيّات والتصرّفات وعلى آداب مذهب التوحيد وتعاليم السيِّد عبد الله التنّوخيّ من أن يطبِّق العقّال نهجه بـ«الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[٣٦]، وأن يصونوا أنفسهم بالعقل الراجح والفعل الجميل، ويتعاونوا على الإصلاح والبرِّ والتقوى ووعظ الناس، ويتآلفوا على الطاعة ومكارم الأخلاق[٣٧].

فعلى أمل الوصول إلى المبتغى المنشود في ما يخصّ إدارة الأوقاف الدرزيّة، يبقى السؤال عن المال في المؤسّسة الدينيّة، أَهوَ نعمةٌ أم نقمة؟

نعم! إنّه نعمةٌ ونقمةٌ...

هو نعمةٌ حينَ يُحسَن استعماله، ليكون في خدمة الإنسان ونموّه الروحيّ والجسديّ والفكريّ، وهو نقمَةٌ حين تُساءُ وجهة استعماله فيُمسي رهن الفوضى أو التسيُّب أو المنافع

---

حسن العمل والمنسِّق والحكَم، وليس مرجعيّة تنفيذيّة، غارقًا في الأمور الإداريّة والتنظيميّة والبيروقراطيّة التي تحول دون قيامه بدوره التمثيليّ والمعنويّ الكبير كرأس للمجلس المذهبيّ، خاصةً وأنه هو أيضًا شيخ عقل الطائفة، بحيث لا يحرمه المجلس المذهبيّ من القيام بمهمّته الدينيّة وتمثيله للطائفة لدى الدولة ولدى الخارج».

(٣٥) ارتبط مسلك التوحيد الدرزيّ ارتباطًا وثيقًا بالتصوّف الإسلاميّ، ولا سيّما العرفانيّ منه وهو تصوّف النخبة المعروف بـ«توحيد الخاصّ»، ومن أهمّ سمات هذا التصوّف الزهد في الدنيا وزخارفها والبُعد عن الكبرياء والرياسة. والزهد العرفانيّ لا يعني رفض الدنيا، بل تُعَدّ الدنيا عند العارف الزاهد وسيلة تخوِّله فعل الخير والعمل الصالح. وبالتالي يزخر العديد من المشايخ العقّال، لا سيّما أولئك المنقطعين للعبادة بالزهد في كلّ شيء، وتحديدًا الزهد في المأكل والملبس ومكان العيش ونمط الحياة: أبو مصلح، حافظ، تاريخ الدروز في بيروت وعلاقتهم بطوائفها، طبعة ثالثة، منشورات دار الفنون للطباعة والنشر والتوزيع ودار قانون النهر للأبحاث والدراسات الإنسانيّة، بيروت – صور، ٢٠٠٦، ص ٢١٢، ص ٢٢٩ – ٢٣٥؛ ملاعب، نهى، «فضيلة الزهد في منهج أهل العرفان الصوفيّة في العصر الإسلاميّ الوسيط»، أوراق جامعيّة، السنة ٢٣، العدد ٤٠، ١/ ٢٠١٦، ص ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ص ٩٨ – ١٠٢؛ Hitti, op. cit. p.42; Khuri, op. cit. p. 127.

(٣٦) ابن سباط الغربيّ، صدق الأخبار، الجزء الثاني، جرّوس برس، طرابلس، ١٩٩٣، ص ٨٨٢.

(٣٧) ملاعب، نهى، «خصوصيّة المجتمع الدرزيّ ومرتكزات تماسكه»، في رحاب الحوار، العدد ١١، ٢٠١٧، ص ٢٢؛ أو أُنظر نماذج من «مواعظ» الأمير السيِّد عبد الله التنّوخي «للعقّال»، في:

Hitti, Philip, *The Origin of the Druze People and religion - With Extracts from their Sacred Writings*, N.Y, Colombia University Press, 1928, p. 71 - 72.

والمصالح الشخصيّة. فيما الوصول إلى حال النعمة يتطلَّبُ قيادة ملهمَة حكيمة تعمل بروحيّة الأديان وتعاليمها الهادية إلى أنَّ المال في المؤسّسة الدينيّة إنّما هو من خير الخالق لعباده حتّى يعيشوا بكرامةٍ وطمأنينة، لا سيّما أولئك الأشدّ فقرًا وعوزًا وفاقةً. وبالتالي، قد تُقَدَّم لنا طريقة إدارة الأوقاف الحاليّة في مسلك التوحيد أنموذجًا يُحتذى به كتنظيمٍ جديد غير كنسيّ أو رهبانيّ، أي لا يخضع لهيرارقيّا (hiérarchie) إكليريكيّة معيّنة، يُحاول مواكبة الحداثة في حسن استعمال الأوقاف وإدارتها. فتطبيق القانون الجديد وتفعيل عمل اللجان في المجلس المذهبيّ، وَلا سيّما لجنة الأوقاف، والرغبة في عملٍ جدِّيّ ضمن روحيّة المسلك التوحيديّ وآدابه، ساهم في نقلة نوعيّة لإدارة الأوقاف واستثمارها ووضعها بتصرُّف المجتمع الدرزيّ. لا ينفي هذا الأمر بعض الثغرات التنظيميّة والإداريّة الواجب تصحيحها، سواء في عمل لجنة الأوقاف أو في غيرها من لجان المجلس المذهبيّ ودوائره. لكن، وحتى يملك الله الأرض وما عليها، يبقى هذا العمل محاولةً لبناء مجتمعٍ أفضل كما تقول الآية القرآنيّة: ﴿إِنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾(٣٨).

## مصادر ومراجع


- ابن سباط الغربيّ، **صدق الأخبار**، الجزء الثاني، جرّوس برس، طرابلس، ١٩٩٣.
- أبو شقرا، نايل، **مدارك العقلاء في معالجة تداعيات الثورة السوريّة على جبل لبنان (١٩١٨ – ١٩٤٠)** – شيخ العقل حسين حمادة، المطران أغوسطين البستاني، الستّ نظيرة جنبلاط، د.ن، بيروت، ٢٠١٨.
- أبو مصلح، حافظ، **تاريخ الدروز في بيروت وعلاقتهم بطوائفها**، طبعة ثالثة، منشورات دار الفنون للطباعة والنشر والتوزيع ودار قانون النهر للأبحاث والدراسات الإنسانيّة، بيروت – صور، ٢٠٠٦.
- بشروئي، سهيل، ومسعودي، مرداد، **تراثنا الروحيّ – من بدايات التاريخ إلى الأديان المعاصرة**، ترجمة محمّد غنيم، دار الساقي، بيروت – لندن، ٢٠١٢.
- البعيني، حسن أمين، **المجلس المذهبيّ والأوقاف عند الموحّدين (الدروز) في لبنان**، قدّم له سماحة شيخ العقل نعيم الحسن، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٩.
- البعيني، حسن أمين، **جبل العرب – صفحات من تاريخ الموحّدين الدروز (١٦٨٥ – ١٩٢٧)**، دار النهار للنشر ومنشورات عويدات، بيروت – باريس، ١٩٨٥.


(٣٨) سورة الرعد، ١١.

- الحسنيّة، مي وهيب، **الجذور التاريخيّة لمشيخة العقل**، الدار التقدّميّة، المختارة، ٢٠١٢.
- الحلبي، عبّاس، **الموحِّدون الدروز ثقافة وتاريخ ورسالة**، طبعة ثانية، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠١٢.
- جنبلاط، كمال، **أدب الحياة**، طبعة خامسة، الدار التقدّميّة، بعقلين، ٢٠٠٠.
- الراسي، سلام، **المعروف عند بني معروف - صفحات مختارة من أدب سلام الراسيّ**، مؤسّسة التراث الدرزي، لندن، ٢٠١٨.
- رضا، يوسف محمّد، **معجم العربيّة الكلاسيكيّة والمعاصرة** - معجم ألفبائيّ موسّع في اللغة العربيّة فيه ملاحق علميّة شاملة، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٦.
- زهر الدين، صالح، **تاريخ المسلمين الموحّدين «الدروز»**، طبعة ثالثة، المركز العربيّ للأبحاث والتوثيق، ٢٠٠٧.
- زين الدين، أحمد، **الديني والدنيوي - قراءة في فكر ميرسيا إلياد**، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٨.
- سعادة، أنطون، **نشوء الأمم - النسخة الأصليّة كما نقّحها المؤلّف**، حقّقها وقدّم لها جان دايه، دار فجر النهضة، بيروت، ٢٠٠٧.
- السوّاح، فراس، **دين الإنسان - بحث في ماهيّة الدين ومنشأ الدافع الدينيّ**، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، د.ت.
- شلايرماخر، فريدريك، **عن الدين - خطابات لمحتقريه من المثقّفين**، ترجمة أسامة الشحماني، مراجعة وتقديم عبد الجبّار الرفاعي، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٧.
- طليع، أمين، **أصل الموحّدين الدروز وأصولهم**، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٠.
- قانصو، وجيه، **التعدّديّة الدينيّة في فلسفة جون هيك - المرتكزات المعرفيّة واللاهوتيّة**، منشورات الدار العربيّة للعلوم - ناشرون والمركز الثقافيّ العربي، بيروت، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- كايوا، روجيه، **الإنسان والمقدّس**، ترجمة ريشا، سميرة، المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت، ٢٠١٠.
- الماجدي، خزعل، **بخور الآلهة - دراسة في الطبّ والسحر والأسطورة والدين**، الأهليّة للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٩٨.
- مكارم، سامي، **أضواء على مسلك التوحيد الدرزيّة**، قدّم له كمال جنبلاط، طبعة ثالثة، الدار التقدّميّة، المختارة، ٢٠١٠.
- Durkheim, Emile, *Les Formes Élémentaires de la Vie Religieuses*, Quadrige - Puf, Paris.
- Hitti, Philip, *The Origin of the Druze People and religion - With Extracts from their Sacred Writings*, N.Y, Colombia University Press, 1928.
- Khuri, Fuad I, *Being a Druze*, Druze Heritage Foundation, London, 2004.

- «أوقاف الدروز في التاريخ المعاصر»، الضحى، العدد ٣، حزيران ٢٠١١، ص ٢٠ - ٢١.
- البعيني، حسن أمين، «أوقاف الموحّدين الدروز - النشوء - الإدارة - الواقع والمرتجى»، الضحى، العدد ١٩، شباط ٢٠١٧، ص ٤٢ - ٥٥.
- «تطوّر دور مشيخة عقل الطائفة خصوصًا بعد قانون العام ٢٠٠٦»، الضحى، العدد ٤، أيلول ٢٠١١، ص ٢٢ - ٢٥.
- الخوري، سمير، «القيادة في المؤسّسة الدينيّة من الفوقيّة إلى الخَميريّة في العالم»، المشرق، السنة ٨٠، العدد ١، ٢٠٠٦، ص ٤٩ - ٦٨.
- ملاعب، نها،
- «فضيلة الزهد في منهج أهل العرفان الصوفيّة في العصر الإسلاميّ الوسيط»، أوراق جامعيّة، السنة ٢٣، العدد ٤٠، ١/ ٢٠١٦، ص ٦٥ - ١١٣.
- «خصوصيّة المجتمع الدرزيّ ومرتكزات تماسكه»، في رحاب الحوار، العدد ١١، ٢٠١٧، ص ٢٠ -٢٧.
- أوقاف الموحّدين الدروز - واقع وحقيقة، المجلس المذهبيّ لطائفة الموحّدين الدروز - لجنة الأوقاف، ٢٠١٥، موجود على:

http://druzecouncil.com/arabic/wp-content/uploads/2015/12/Awkaf-Book-2015.pdf